



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية

بيان عام

رقم الوثيقة: MDE 19/8657/2018

17 تموز / يوليو 2018

إسكات الأصوات: الاعتداءات على المدافعات الليبيات عن حقوق الإنسان

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يتم إسكات الناشطات والمدونات والصحفيات الليبيات على نحو متزايد جراء تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، تارة من خلال العنف الجسدي، وأخرى باختطافهن واخضاعهن للعنف الجنسي، وأحياناً عبر حملات لإساءة سمعتهن وإطلاق البذاءات ضدهن لكونهن إنثاءً، ناهيك عن المحاولات المتكررة لترهيبهن. وعلى الرغم من تصريحات السلطات الليبية المتكررة بأنها تلتزم باحترام حقوق الإنسان، فإنها في واقع الحال تتقاعس عن توفير الحماية للنساء من صنوف العنف الذي تمارسه الميليشيات والجماعات المسلحة ضدهن بسبب نوعهن الاجتماعي، وعن ضمان تمكينهن من التعبير عن أنفسهن بحرية.

فمنذ اندلاع النزاع المسلح في 2014، الذي قسّم ليبيا على أسس سياسية وإيديولوجية، وأدى إلى ظهور حكومات متصارعة فيما بينها، غادرت عشرات المدافعات عن حقوق الإنسان والمحاميات والصحفيات والمعارضات ليبيا إلى البلدان المجاورة، أو سعين إلى طلب اللجوء في أماكن أخرى عقب تلقيهن تهديدات بالقتل أو وتعرضهن للاعتداء الجسدي أو التعذيب أو الاعتقال التعسفي أو الاختطاف.

وتبيّن بحوث منظمة العفو الدولية أن النساء اللاتي يتجرأن على الكلام ضد الفساد أو ضد تعديات الميليشيات أو الجيش الوطني الليبي يواجهن مخاطر خاصة تتصل بنوعهن الاجتماعي، بما في ذلك التعرض للعنف الجنسي. ويتضمن بعض هذا العنف تلتويخ سمعتهن من قبل الميليشيات أو الأفراد، ولا سيما الزعم بأنهن يعملن في الدعارة أو يُقمن علاقات خارج إطار الزوجية ("اتهامهن بالزنا"). ولا يقتصر استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان في ليبيا على حملات تشويه سمعتهن في الواقع الفعلي، وإنما يتعدى ذلك إلى "الفيسبوك" و"تويتر".

ويسبب الصور النمطية السلبية للمرأة، وما يرتبط بها من وصمة عار اجتماعية، تنقشى المواقف المعادية لممارستها النشاط العام ونضالها ضد الأجواء السائدة، لتصبح مثل هذه الانتهاكات أمراً معتاداً، بينما تتظافر قوى كثيرة لإجبارهن على الانسحاب

من الفضاء العام وإسكاتهن.

إن نقشي حالة انعدام القانون وبواعث القلق المتصلة بالأمن لم تعد مسوغات كافية لإفلات مرتكبي العنف ضد المرأة بسبب نوعها الاجتماعي، وللتبرير بشكل يومي لمثل هذا العنف.¹ ويتعين على السلطات الليبية، حتى تحول دون استهداف المرأة بسبب نوعها الاجتماعي، أن تسيطر على الميليشيات والجماعات المسلحة، وأن تكافح الصور النمطية السائدة والمؤذية للمرأة التي توجج مثل هذا العنف.

لقد كان لاغتيال عضو البرلمان فريحة البركاوي، والمدافعة البارزة عن حقوق الإنسان سلوى بوقعيقيص، في يونيو/حزيران 2014، أثر مروع على النساء الأخريات. فاضطرت العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان إلى الانسحاب من الحياة العامة، أو إلى مغادرة ليبيا، أو الانتقال للعيش في مناطق أخرى بالبلاد.² وأسهم عدم فتح تحقيق فعال في عمليتي الاغتيال هاتين، وعدم إخضاع أحد للمحاسبة، في استمرار الحلقة المفرغة للعنف، كما بيّن اغتيال ناشطة المجتمع المحلي انتصار الحصائري، في فبراير/شباط 2015. ورغم أن السلطات الليبية قد أعلنت التزامها بالتحقيق في عمليات الاغتيال هذه، إلا أنه لم يحاسب أحد حتى اليوم على هذه الجرائم.

في سياق هذا الواقع المفزع، قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق عدة حالات واجهت مدافعات عن حقوق الإنسان خلالها أشكالاً مختلفة من العنف على أساس نوعهن الاجتماعي، بما في ذلك عمليات اختطاف ومحاولات اغتيال وحالات تعذيب وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة، إضافة إلى أنماط من التهديدات بالقتل والمضايقة وحملات تشويه السمعة على وسائل التواصل الاجتماعي. حيث يتم استهداف النساء اللاتي لا يمتثلن للأعراف الاجتماعية، أو يتحدين الصور النمطية السائدة لنوعهن الاجتماعي، على نحو خاص، بالإساءات والاستجابات والمضايقات والاعتقالات. ونتيجة لكل ذلك، وبعد كل هذا، لم تبق في ليبيا اليوم سوى قلة من النساء اللواتي يجاهرن بأرائهن، رغم مواجهتهن العنف والترهيب على أيدي الميليشيات والسلطات الليبية، وحتى الأفراد العاديين.

حالات الاختطاف والضرب والعنف الجنسي والتهديد

تبلغ "منال" (ليس اسمها الحقيقي) من العمر 45 سنة، وهي صحفية مستقلة تقيم في طرابلس، وعملت أيضاً كمتحدثة باسم إحدى الوزارات الحكومية من 2009 حتى 2017. خلال الفترة ما بين 2012 و2017، اختطفتها الميليشيات مرتين، وحاولت اختطافها مرة ثالثة، واعتدت عليها جسدياً، وحاولت ترهيبها بطرق أخرى، بسبب تحقيقاتها الاستقصائية بشأن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. ففي 2012، حاولت ميليشيا مجهولة اختطافها من سيارتها في طرابلس عقب نشرها تقريراً في صحيفة

¹ منظمة العفو الدولية، ليبيا: تحت حكم السلاح: حالات الاختطاف والتعذيب وغيرهما من الانتهاكات في غرب ليبيا (MDE 19/009/2014)

² منظمة العفو الدولية، يجب على ليبيا أن تكفل إجراء تحقيق مناسب عقب مقتل محامية بارزة رمياً بالرصاص (بيان صحفي، 26 يونيو/حزيران 2014)، www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/06/libya-must-ensure-proper-investigation-after-lawyer-salwa-bugaighis-shot-dead/

"الجديدة" زعمت فيه أنه قد تم بيع ممتلكات ليبية في تونس على نحو مخالف للقانون. وفي 2014، وبعد يومين من انتقادها نظام الضمان الاجتماعي، وإعانات البطالة في ليبيا في العلن، أثناء مقابلة على قناة "ليبيا الأحرار" التلفزيونية، قام رجال مجهولون بالاعتداء عليها في موقف للسيارات بالقرب من مكتبها في طرابلس. ووصفت لمنظمة العفو الدولية في مقابلة عن طريق الهاتف من طرابلس ما تعرضت له على النحو التالي: "كان ثلاثة رجال ينتظرون بجانب سيارتي. أمسكوا بي وانهاكوا علي بالضرب بأيديهم".

ذهبت "منال" مباشرة إلى مستشفى قريب للعلاج، ثم ذهبت إلى مركز للشرطة للإبلاغ عن الحادثة، ولكن، وكما روت لمنظمة العفو الدولية، لم تتخذ الشرطة أي إجراء للاستجابة لشكواها، حسب علمها. وعقب الحادثة، أخذت إجازة لمدة ثمانية أشهر من عملها في الوزارة، وأجبرها زوجها على وقف تحقيقاتها الصحفية. بيد أن "منال" عادت إلى عملها، في أبريل/نيسان 2017، واستأنفت عملها الاستقصائي بشأن عدة قصص وموضوعات، بينها أوضاع الأطفال الذين يولدون خارج إطار الزوجية، وتوزيع جوازات السفر على أشخاص غير ليبيين. فاتصل أعضاء في إحدى الميليشيات القوية بطرابلس بزوجها وطلبوا منه وضع حد لتحقيقاتها الاستقصائية. ونتيجة لذلك، قام زوج "منال" بسرقة القرص الصلب والحاسوب الخاصين بها، وفي نهاية المطاف رفع دعوى طلاق ضدها.

في حادثة أخرى، بدأت "منال"، في أغسطس/آب 2017، تحقيقاً في قضية بنت تبلغ من العمر 12 سنة زُعم أنها تعرضت للاغتصاب. ونتيجة لهذا العمل، تعرضت لاعتداء جسدي على يد قائد "كتيبة ثوار طرابلس"، التابعة لوزارة الداخلية في "حكومة الوفاق الوطني" المعترف بها دولياً. واضطرت لاحقاً للهرب إلى تونس، حيث بقيت لبضعة أشهر، قبل أن تعود إلى طرابلس بعد أن ترددت كثيراً بسبب عدم عثورها على عمل. وعقب عودتها إلى طرابلس بفترة وجيزة، قام رجال تابعون لقائد معروف جيداً لإحدى الميليشيات، في أكتوبر/تشرين الأول 2017، باختطافها ونقلها إلى مقر قيادته في حي أبو سالم من المدينة حيث تعرضت للضرب المبرح. وأثناء اختفائها، اتهمها مختطفوها بالعمل في البغاء وهددوا باغتصابها وبتسليمها إلى "قوة الردع الخاصة"، التابعة لوزارة الداخلية، بتهم تتصل بتجارة الجنس. وأفرج عن "منال" بعد ساعتين، عقب تدخل ميليشيا منافسة طلبت منها الحماية جراء عدم استجابة الشرطة لمناشداتها.

توقفت "منال" اليوم عن العمل تماماً، وما برحت تعيش في حالة من العزلة والخوف، ولا تغادر بيتها إلا لقضاء حاجاتها الأساسية، وترتحل من بيت إلى بيت بانتظام للاختفاء عن أعين الميليشيات. وفضلاً عن ذلك، تعاني "منال"، عقب طلاقها، ونتيجة للهجمات التي تعرضت لها، من وصمة العار الاجتماعية. ووصفت حالها لمنظمة العفو على النحو التالي: "أنا امرأة، ومطلقة، ولا أعمل. المجتمع ينظر إلي ولا يرى أنني ضحية، بل يعتقد أنني أستحق هذا، و أنني أنا الذي جلبت كل هذا على نفسي".

في حالة أخرى، اضطرت "سامية" (ليس اسمها الحقيقي)، التي تبلغ من العمر 27 سنة وهي من سكان بنغازي سابقاً، إلى مغادرة ليبيا عقب نشرها تعليقات على "فيسبوك" انتقدت فيها حكم الجنرال خليفة حفتر والقوات التابعة للجيش الوطني الليبي في شرقي البلاد. وفي يناير/كانون الثاني 2018، أصدر جهاز الاستخبارات العسكرية في "الجيش الوطني الليبي" مذكرة قبض

بحق "سامية" بتهمة التشهير "بالجيش الوطني الليبي" وبحقتر، في تعليقاتها على "فيسبوك". فغادرت "سامية" منزل عائلتها واضطرت إلى الاختباء عقب تحذير وصل أهلها من قريب ينتسب إلى "الجيش الوطني الليبي" بأن مذكرة قبض قد صدرت بحقها. وعندما لم يعثر هؤلاء على "سامية"، استدعى جهاز الاستخبارات والد "سامية"، وهو عقيد متقاعد من الجيش، واعتقلته للضغط عليها كي تسلّم نفسها.

وأبلغ والد "سامية" منظمة العفو الدولية ما يلي: "حُدّرت في البداية من قبل أحد أفراد العائلة الذين يعملون مع قوات 'الجيش الوطني الليبي' بشأن ما تنشره ابنتي من تعليقات على فيسبوك. ورغبة مني في تلافي المشاكل، أخذت الهاتف النقال منها حتى لا تتمكن من الاتصال بالإنترنت، ولكن استمر اتهام 'سامية' بعد ذلك بكتابة تعليقات تتضمن انتقادات على فيسبوك تحت اسم آخر. وفي وقت القبض علي، لم يكن بحوزتي دواء القلب والغدة الدرقية الذي أتناوله بانتظام. وعندما طلبت الحصول على الدواء، قال لي رئيس الاستخبارات العسكرية: 'لا يهمني إذا مت'".

عقب اعتقال والد "سامية"، حاول جهاز الاستخبارات العسكرية استغلاله للإيقاع "بسامية". فطلب منه ضباط الجهاز أن يتصل بابنته ويطلب منها إحضار علاجاته إلى بيت العائلة، حتى يتمكن ضابط الاستخبارات من إحضارها له. غير أن "سامية" فهمت أن هذه مجرد خدعة للقبض عليها. وقضت الأيام التي تلت وهي تنتقل من بيت إلى بيت، وتظهر على شاشات التلفزة لاستنكار اعتقال أبيها. وعقب ضغوط عائلية وقبلية، أُخلي سبيل والد "سامية" شريطة أن يستنكر أفعال ابنته على الملأ. ومنذ ذلك الوقت، فرّت "سامية" وأسرتها من ليبيا إلى بلد مجاور، ولكنها ما زالت تعيش في حالة من الخوف خشية الانتقام منها.

بالمثل، اضطرت "كوثر" (ليس اسمها الحقيقي)، البالغة من العمر 28 سنة، إلى مغادرة ليبيا عقب تلقيها تهديدات بالقتل بسبب أنشطتها على "تويتر". فعقب اندلاع النزاع المسلح في 2014، استخدمت "كوثر" منبر "تويتر" كمنصة لتقديم تحديثات وتعليقات بشأن الأوضاع على الأرض. وأبلغت "كوثر" منظمة العفو الدولية في مقابلة عن طريق الهاتف أنها واجهت مضايقات على "تويتر"، حيث اتهمها المستخدمون بأنها "خائنة" و"عميلة أجنبية" وكاذبة. وفي 2015، تلقت تهديداً هاتفياً من رقم لا تعرفه. وأوضحت "كوثر" ما حدث لها في مقابلة هاتفية مع منظمة العفو الدولية من أوروبا، حيث تقدمت بطلب للجوء، على النحو التالي: "في البداية، لم آخذ الأمر على محمل الجد. طلب مني المتكلم أن أتوقف عن الكتابة واتهمني بأنني من مؤيدي 'الكرامة' (عملية الكرامة)".³ غير أن "كوثر" تعاملت مع التهديد بجدية أكثر عندما لاحظت، في 2017، أن ثمة مركبة تتعقبها وهي عائدة من العمل إلى البيت. لم يوقفني الشخص ولو مرة واحدة، ولكنه كان يرسل لي إشارات بيديه وكأنه يصوب بندقية إلي. وهذا أزعجني". وخشية منها على سلامة أسرتها، غادرت "كوثر" إلى تونس، في أغسطس/آب 2017، ومنها إلى أوروبا في الشهر التالي، لطلب اللجوء.

بدأت مريم الطيب، وهي ناشطة تقيم في طرابلس وتبلغ من العمر 38 سنة، بتوثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ليبيا عقب انتفاضة 2011. وتحدثت عن تعرضها للاعتقال التعسفي والاعتداء الجسدي، وغيرهما من أشكال التعذيب وسوء

³ أطلق حفتر "عملية الكرامة" في يونيو/حزيران 2014 من شرقي ليبيا عقب انفصاله عن حكومة طرابلس. وكان ينظر إلى الاتهام من أحد الجانبين بالتعاطف مع الجانب الآخر أو بدعوه بأنه خيانة.

المعاملة، فيما بدأ أعمالاً انتقامية تتصل بعملها. إذ كانت مريم صريحة على "فيسبوك"، فكانت تكتب علانية عن ضرورة حماية حقوق المهاجرين واللاجئين في ليبيا، بمن فيه أبناء التاورغاء النازحون من ديارهم. كما عرف عنها انتقادها للمليشيات المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن حالات الاعتقال التعسفي والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة.

تكررت التهديدات بالقتل التي تلقتها مريم من خلال "فيسبوك" نتيجة لأنشطتها. وفي 11 يناير/كانون الثاني 2018، تحولت التهديدات إلى أفعال، حيث قامت ميليشيا من منطقة باب تاجوراء في طرابلس باختطافها من سيارتها.

وصفت مريم لمنظمة العفو الدولية ما حدث معها على النحو التالي: "أوقفت عند حاجز تفتيش الساعة 9:30 من مساء يوم خميس، وتم اقتيادي إلى المقر الرئيسي لميليشيا باب تاجوراء. انهالوا علي بالضرب بأيديهم، تعرضت للضرب كما لم أتعرض من قبل، كما في الأفلام. أحدهم ضربني بقدمه على وجهي. قالوا لي: 'إنك تسبّين الله'، وسألوني، 'من وراءك؟' واتهموني بتعاطي الكحول".

احتجزت مريم لساعتين ونصف الساعة اعتدى أعضاء الميليشيا أثناءها عليها جسدياً وضربوها حتى فقدت الوعي لوهلة. وتعرّضت مريم للإفراج عنها إلى حملة فورية واسعة النطاق شنت على "فيسبوك" لإخلاء سبيلها. وقالت لمنظمة العفو: "كانوا خائفين. ولهذا أخلوا سبيلي".

عقب إطلاق سراحها، ذهبت مريم إلى المستشفى في طرابلس طلباً للعلاج، وأخبرت العاملين بأنها قد تعرضت لاعتداء جسدي. رفض المستشفى إدخالها إلا إذا قالت إنها تريد الرعاية الطبية بسبب مشادة. وعندما غادرت مريم المستشفى، ذهبت إلى مكتب النائب العام للتقدم بشكوى ضد "ميليشيا باب تاجوراء". فرفضت النيابة العامة إعطاءها أي وثيقة تشير إلى شكاها. وقالت مريم لمنظمة العفو الدولية ما يلي: "في طرابلس، الناشطون لا يشعرون بالراحة أبداً. الخطوط الحمراء لا تُعد. لا تستطيع الحديث عن جرائم الميليشيات أو الجماعات السلفية، أو عن الاعتقال التعسفي". في نهاية المطاف، فرت من ليبيا، في 10 فبراير/شباط 2018، ولم تعد إليها منذ ذلك الوقت. وقد رفض أفراد عائلتها التحدث إليها منذ نشرها فيديو على "يوتيوب" وصفت فيه بالتفصيل ما حدث لها أثناء اعتقالها.⁴

العنف ضد المرأة بسبب نوعها الاجتماعي على وسائل التواصل الاجتماعي

تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من تراجع عدد المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يستطعن التعبير عن أنفسهن عبر المنابر العامة، سواء على الإنترنت أو في الإعلام العادي، وفيما تقدّمه هذه المنابر، بسبب تقاعس السلطات عن إجراء التحقيقات الكافية فيما يقع من عنف جسدي وإساءات وترهيب على يد ممثلي الدولة وفاعلين غير رسميين، وعن معاقبة

⁴ يوتيوب، "د. مريم الطيب تتحدث عن ضربها وإهانتها من قبل إحدى الميليشيات طرابلس"، 12 يناير/كانون الثاني 2018،

www.youtube.com/watch?v=76Y5-0klztU

مرتكبي الانتهاكات. فنظراً لما لحق بمعظم الوسائل الإعلامية المستقلة من دمار بسبب المخاوف الأمنية، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما "فيسبوك"، المنبر الذي يلجأ إليه الليبيون، حتى المسؤولون الحكوميون، للتواصل وتبادل المعلومات والتعبير عن المظالم وعن بواغث القلق. ولطالما ذهبت منظمة العفو الدولية فيما سبق إلى أن التهديدات التي تستهدف المرأة بسبب نوعها الاجتماعي ولغة العنف الموجهة إليها على شبكة الإنترنت تشكل ضرباً من ضروب العنف ضد المرأة يهدف إلى إسكات صوتها على جميع المنابر الإلكترونية.⁵ إذ بينما يمكن أن يتعرض أي شخص للعنف، إلا أن المرأة في ليبيا، وفي غيرها من الأماكن، تُستهدف بالهجمات على نحو خاص بسبب نوعها الاجتماعي، ومن قبل أشخاص يختبئون في كثير من الأحيان، على ما يبدو، وراء حسابات مزورة، ما يجعل من منابر التواصل الاجتماعي فضاءات معادية بوجه خاص للنشطات اللبديات.

وقد أبلغت "سارة" (ليس اسمها الحقيقي)، وهي مدافعة عن حقوق المرأة تبلغ من العمر 31 سنة، وأعربت عن رغبتها في عدم الكشف عن شخصيتها خشية التعرض لأعمال انتقامية، منظمة العفو الدولية أنها تتلقى تهديدات متواصلة على "تويتر". قالت إنها تركت "فيسبوك" بسبب بذاءة الإساءات الموجهة إليها على الموقع.

وقالت: "ما إن تذكر أنك مدافعة عن حقوق المرأة، حتى تتطلق العبارات الجنسية في وجهك. فبالنسبة إليهم، ماذا تريد المرأة من التحرر غير الجنس؟ على حساباتي في وسائل التواصل الاجتماعي، يرسل إلى أشخاص رسائل خاصة [عبر حسابات مزورة] يضمنونها الكثير من التهديدات التي يقولون فيها أشياء من قبيل، 'إذا أمسكنا بك، سنغتصبك، ونريك ما هي حقوق المرأة، وسنضربك'."

وقد أجبرت التهديدات التي تلقاها النساء على شبكة الإنترنت وحملات تشويه السمعة العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان إلى عدم إبراز شخصيتهن. أوضحت لنا "سارة" بأنها لم تعد تستخدم "فيسبوك" لأي غرض. وأبلغت ناشطتان منظمة العفو الدولية أنهما أبلغتا إدارة "فيسبوك" عن تعرضهما للإساءة، فجاهما الجواب بأنه ليس هناك ما يمكن فعله لأن اللغة المستخدمة في التهديدات لا تنتهك السياسة الخاصة بالاستخدام "لفيسبوك". وقالت "سارة" لمنظمة العفو الدولية إنه ينبغي على "فيسبوك" تشغيل ميسرين أكثر معرفة باللغات العربية المنطقية، وباللغات العامية، وأكثر إماماً بالثقافات المحلية، حتى يكون باستطاعتهم إجراء تقييم أفضل لما يمكن أن ينتهك سياسات الموقع.

أما ليلي مغربي، فهي كاتبة ومدافعة ليبية عن حقوق الإنسان تبلغ من العمر 47 سنة، ظلت، حتى 2017، تعمل في طرابلس في صفوف الحركات الثقافية والمدنية، حيث دأبت على تنظيم ورشات عمل حول موضوعات تتصل بحقوق الإنسان. وأخذت ليلي تتلقى، في 2014، تهديدات واتهامات بالتجديف و"الإلحاد" والعلمانية، على "فيسبوك". ونتيجة لذلك، قررت وقف أنشطتها السياسية، واقتصر نشاطها على الفعاليات الثقافية، عوضاً عن ذلك.

⁵ منظمة العفو الدولية، "تويتر" السام: مكان سام للمرأة، www.amnesty.org/en/latest/research/2018/03/online-violence-against-women-chapter-1/

وفي 2016، قامت ليلي، وكتاب ليبون آخرون، بإعداد مجموعة قصص قصيرة ونشرها في مايو/أيار 2017. وأثناء فعالية جرى تنظيمها، في 26 أغسطس/آب 2017، لترويج الكتاب في مدينة الزاوية، غربي البلاد، تدمر بعض القراء بأنهم يرون في قصة قصيرة تحمل عنوان "كاشان" إساءة لهم، بسبب ما تضمنته من لغة جنسية صريحة. وعقب الفعالية، قام هؤلاء بنشر مقاطع من القصة القصيرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وسرعان ما قامت المواقع التابعة للجماعات السلفية بإعادة نشرها على شبكاتهما. ومع أن كاتب القصة القصيرة هو الروائي أحمد البخاري، إلا أن ليلي وروائيات أخريات رحن يتلقين التهديدات على "فيسبوك" من قبل أشخاص لا يعرفهم. كما واجهت حملة تشهير من قبل مستخدمين للموقع تضمنت بذاءات وتهديدات على الصفحة التي خصصت لإشهار المجموعة القصصية. وفي مناسبتين منفصلتين، خصّ إمامان سلفيان ليلي بخطبتيهما في المسجد. وأصدر وعاظ فتاوى بتكفيرها واتهموها "بالشرك". وأبلغت منظمة العفو الدولية ما يلي: "قاموا بإهانتني وبوصفي بالخائنة، وبأنني سبة في وجه الآداب والأخلاق العامة". وفي 30 أغسطس/آب 2017، أصدرت "وزارة الثقافة" بيانين صحفيين حظرت بموجبهما الكتاب، وتبرأت من أية مسؤولية عن نشر الكتاب، وأشارت في بيانها إلى أن ليلي هي أحد محرري المجموعة القصصية.⁶ وغادرت ليلي ليبيا في سبتمبر/أيلول 2017، خشية على سلامتها وسلامة أهلها.

وواجهت المدافعة عن حقوق المرأة والناشطة زهراء لانغي- مؤسّسة "منبر المرأة الليبية من أجل السلام"، الذي يركز أنشطته على المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة- تهديدات متواصلة بالعنف وحملات تشهير متكررة على وسائل التواصل الاجتماعي بقصد الحط من شأنها وتلطيخ سمعتها.

وفي مقابلة هاتفية مع منظمة العفو الدولية، قالت زهراء: "وصف ناشطة ما بأنها 'منحطة أخلاقياً'، أو 'مطلّقة' يقصد به عن عمد عزل مجموعة بكاملها اجتماعياً. فهم [الفصائل المختلفة] يستهدفون النساء اللاتي يشاركن في المجتمع المدني. وقد شهدنا تصاعداً للعنف الموجّه ضدنا".

ووصفت زهراء للمنظمة حادثة وصل عدد المشاركات لصورتها على "فيسبوك" خلالها إلى أكثر من 500 مشاركة. وكان لهذا صلة بحملة لتشويه سمعتها على وسائل التواصل الاجتماعي ركزت على التشكيك في معتقداتها الدينية وعلى تزوير حالتها الزوجية، بغرض عزلها اجتماعياً والحط من شأنها. وقد أثر هذا على أسرتهما طبعاً. قالت لمنظمة العفو: "أطفالي لم يعودوا يقتربون من 'الفيسبوك' حتى لا يروا ما يكتب عني".

التمييز ضد المرأة في القانون والواقع الفعلي

تواجه المرأة في ليبيا تمييزاً طاعياً ضدها بسبب نوعها الاجتماعي القانون والواقع الفعلي. فالتشريع الليبي المتعلق بالزواج والطلاق والميراث يتضمن أحكاماً تميّز ضد المرأة، بينما لا تزال المرأة تتعرض للتمييز عند محاولتها نقل جنسيتها إلى زوجها أو أطفالها.

⁶ حكومة الوفاق الوطني، الهيئة العامة للثقافة، 30 أغسطس/آب 2017،

ومع أن ليبيا قد انضمت إلى "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو) في 1989، إلا أنها أعلنت عدة تحفظات على أحكامها، خلافاً لهدف الاتفاقية وغرضها. وواصلت رفضها إلغاء هذه التحفظات، على الرغم من التوصيات بهذا الخصوص التي قدّمت إليها أثناء الاستعراض الدوري الشامل الأول والثاني لسجل حقوق الإنسان في ليبيا، في 2010 و2015.⁷

وفي 2013، قضت المحكمة العليا الليبية بالسماح بتعدد الزوجات دون موافقة الزوجة الأولى أو صدور قرار عن المحكمة، خلافاً لأحكام القانون رقم 9 لسنة 1993، الذي كان يشترط ذلك. وما برح الحديث عن العنف الأسري والجنسي من الممنوعات التي لا يجوز في العادة أن تخرج عن إطار الأسرار العائلية. ويشكل غياب القوانين والخدمات الكافية رادعاً فعالاً للنساء عن الإبلاغ عما يتعرضن لهن من عنف بسبب نوعهن الاجتماعي: فليس في القانون الليبي نص صريح، على سبيل المثال، يجرم العنف الأسري.

وقد أدى صعود الجماعات الدينية المسلحة، جنباً إلى جنب مع الانهيار العام للحالة الأمنية، إلى تعرض النساء اللاتي لا يتقيدن بالأعراف المجتمعية المتعلقة بسلوك المرأة لأخطار أشد وطأة، وإلى ردع العديد من النساء عن المشاركة بحرية في القضاء العام.

فمنذ 2011، أصدرت "دار الفتوى"، وهي المؤسسة الدينية الرئيسية في ليبيا، سلسلة من الفتاوى (قرارات يصدرها المفتي، وهو عالم دين يتولى تأويل النصوص الشرعية) مسّت حقوق المرأة. وفي 2013، طلبت إحدى هذه الفتاوى من الطالبات ارتداء الزي الإسلامي في المدارس، بينما طلبت أخرى من المعلمات ارتداء الخمار على وجوههن أثناء تدريسهن طلاباً ذكوراً ممن بلغوا سن الرشد. ومنذ ذلك الوقت، بدأت عدة جامعات بالفصل بين الجنسين داخل حرمها الجامعي. وبينما لم يتم إدماج هذه الفتاوى ضمن نصوص القانون أو اعتمادها كسياسة للدولة، إلا أنها، وفي غياب السلطة المركزية، ما برحت تطبق من جانب الجهات غير الحكومية، وأدت إلى فرض المزيد من القيود على المرأة.

وفي وقت قريب، صدر، في مارس/آذار 2017، قرار بمنع السفر في المناطق الشرقية من ليبيا يحظر تنقل المرأة وحدها، إلا أن هذا ووجه بمعارضة واسعة، وبصيحة احتجاج عامة أدت إلى التراجع عن الحظر الخاص بالنساء، وفرض قيود أكثر عمومية على سفر الرجال والنساء من فئات عمرية بعينها.⁸

⁷ تقرير مجموعة العمل التابعة لمجلس حقوق الإنسان حول الاستعراض الدوري الشامل بشأن ليبيا، 22 يوليو/تموز 2015، www.documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/162/91/PDF/G1516291.pdf?OpenElement. انظر أيضاً: منظمة العفو الدولية، ليبيا: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان مع انحدار البلاد نحو الفوضى، مشاركة منظمة العفو أثناء الاستعراض الدوري الشامل من جانب الأمم المتحدة لسجل حقوق الإنسان في ليبيا، الدورة 22 لمجموعة العمل المعنية بالاستعراض الدوري الشامل، مايو/أيار 2015، www.amnesty.org/download/Documents/MDE1900032015ENGLISH.pdf

⁸ منظمة العفو الدولية، ليبيا: قرار عسكري تعسفي بسلط الضوء على هشاشة وضع حقوق المرأة في ليبيا (رقم الوثيقة: MDE 19/5820/2017).

غياب المساواة

أخلت حركة المجتمع المدني الحيوية، التي فتحت الفضاء العام لتنوع الأصوات عقب انتفاضة 2011، الساحة ليحل محلها فضاء ظلامي يواجه فيه الناشطون خطر التعرض للعنف أو المنفى القسري أو الاختفاء أو القتل كثمن لمواصلة التجرؤ على إبداء الرأي علناً. وبينما تظل البلاد مجزأة، فإن الانتهاكات والعنف الذي تمارسه الميليشيات والجماعات المسلحة المرتبطة "بحكومة الوفاق الوطني"، التي تتخذ من طرابلس مقراً لها، و"الجيش الوطني الليبي"، الذي يتخذ من بنغازي قاعدة له، يمران دون عقاب. ويبقى غياب المساواة هذا على حالة من الخوف الدائم ويترك أثراً سلبية مروعة على الحركة النسائية، ومن يرغب في ممارسة دور نشط في الفضاء العام.

إن على الجماعات المسلحة والميليشيات المرتبطة "بحكومة الوفاق الوطني" وتلك التي تتبع "الجيش الوطني الليبي" الاعتراف بمسؤوليتها وواجبها القانوني عن توفير الحماية لحقوق جميع الليبيين، بما في ذلك حقوق المرأة الليبية، في التعبير وفي المشاركة في الحياة العامة. ويتعين على السلطات الليبية محاسبة من يوظفون الأساليب الوحشية، والتي تستهدف المرأة حصراً بسبب نوعها الاجتماعي، لإسكات صوت النساء اللاتي يجهرن بأرائهن، وإقرار ضمانات حمائية تكفل تمكين المرأة على نحو خاص من ممارسة حقوقها الثقافية والمدنية والسياسية.

كما يتعين على السلطات الليبية اتخاذ تدابير جديّة لوقف تحكّم العنف بحال البلاد والعباد. وعليها إقرار ضمانات عيانية لحماية المرأة من العنف والانتهاكات اللذين تتعرض لهما بسبب نوعها الاجتماعي، وضمان تسخير جميع القوانين والسلطات الحكومية والجماعات المسلحة المرتبطة بها لتوفير الحماية التامة للحقوق الإنسانية للمرأة.

فعلى السلطات الليبية:

- الاعتراف على الملأ بالدور الخاص والمهم الذي قامت به المدافعات عن حقوق الإنسان، ومن يعملن بشأن حقوق المرأة والقضايا النسوية، وضمان تمكينهن من العمل بحرية في بيئة خالية من العنف والتمييز من أي نوع كان؛
- الإدانة العلنية للاعتداءات والتهديدات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان؛
- التحقيق الشامل وبصورة جادة في الشكاوى الجنائية بشأن ما يرتكب من عنف ضد المرأة على أساس نوعها الاجتماعي، وفقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان إخضاع الجناة للمحاسبة. وينبغي لمثل هذه التحقيقات أن تكون محايدة ومستقلة وأن يقوم بها أفراد ذوو خبرة في هذا المضمار. كما ينبغي احترام هذه الواجبات سواء أكانت الانتهاكات ضد المرأة على شبكة الإنترنت أو على أرض الواقع؛
- الامتناع عن استخدام لغة من شأنها وصم المدافعات عن حقوق الإنسان بالعار أو الإساءة إليهن أو التقليل من شأنهن أو التمييز ضدهن، بما في ذلك بإطلاق صفات إجرامية عليهن أو اتهامهن بأنهن "عمليات أجنبيات" أو إرهابيات أو "منبذات" أو فاسدات أخلاقياً، أو بأنهن يشكلن تهديداً للأمن أو التنمية أو القيم التقليدية؛
- ضمان تمتع المدافعات عن حقوق الإنسان بالحماية الخاصة التي يحتجنها في وجه التهديدات والعنف اللذين يواجهنهما بسبب نوعهن الاجتماعي وما يقمن به من عمل، والتحوط للتحديات والمخاطر الخاصة التي يواجهنها؛

- تبني تشريع يعترف تخصيصاً بالمدافعات عن حقوق الإنسان ويوفر الحماية لهن، ووضع هذا التشريع موضع التنفيذ؛
- إلغاء أي تشريع يقيم العقوبات أمام الأنشطة المشروعة لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، أو تعديله، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالحقوق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في جميع المزاعم الموثوقة بشأن ما ارتكبه الميليشيات والجماعات المسلحة من جرائم؛
- الوفاء بالالتزامات السابقة بفتح تحقيقات وافية ومستقلة في وفاة سلوى بوقعيقيص والمدافعات الأخريات عن حقوق الإنسان، وتقديم جميع المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة؛
- طلب المساعدة من المحاكم الدولية أو ذات الولاية القضائية العالمية، أو أية آليات أخرى أنشئت للتصدي للجرائم التي ترتكب ضد المرأة على أساس نوعها الاجتماعي؛
- على السلطات الليبية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، ضمان تقديم الدعم والتدريب الكافيين للنساء وللنظمات النسائية على الصعيد المحلي لتمكينها من المشاركة على نحو ذي مغزى في التفاوض بشأن اتفاقيات السلام وغيرها من مبادرات بناء السلام، والإسهام على قدم المساواة مع الرجل في تصميم المرافق وتمكين من الموارد والخدمات والتعليم والتدريب،

ومن أجل الوفاء بالتزاماتها حيال حقوق الإنسان، يتعين على السلطات الليبية ضمان إقرار القوانين والسياسات والإجراءات والتدريب على نحو كاف لوضع حد للعنف ضد المرأة وما تتعرض له من انتهاكات. وهذا يشمل:

- إقرار التشريعات المناسبة، بما في ذلك، وحيث يكون مؤاتياً، العقوبات الجزائية (طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان)؛
- بناء القدرات لدى السلطات القضائية وتدريبها بشأن التشريعات ذات الصلة، والمساواة بين الجنسين، وبشأن ما يلحقه العنف والانتهاكات من أذى، والممارسات الفضلى في مضمار دعم ضحايا العنف والانتهاكات؛
- تنظيم الحملات لتوعية الجمهور بشأن العنف والانتهاكات، على شبكة الإنترنت وفي الواقع الفعلي؛
- تنظيم حملات عامة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي؛
- الاستثمار في الضمانات والخدمات العامة الخاصة بضحايا العنف والانتهاكات التي تستهدف المرأة على الإنترنت.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

إنشاء آلية دولية مستقلة، بصلاحيات تشمل التحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ليبيا منذ 2011، بغرض الإسهام في وضع حد للإفلات من العقاب وتحديد الجناة من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات عليها.

إلى مجلس الأمن الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

ينبغي على الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وجميع أطراف النزاع المسلح في ليبيا ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، على وجه السرعة، ولا سيما ضمان تبني منظور النوع الاجتماعي، لدعم

المبادرات السلمية النسوية المحلية وعمليات المجتمع المحلي لتسوية النزاعات، وكفالة انخراط المرأة في جميع آليات تنفيذ الاتفاقيات السلمية، مع ضمان الحماية لحقوق النساء والفتيات واحترامها، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء؛

إلى شركات وسائل التواصل الاجتماعي:

توظيف تنفيذيين يتمتعون بالحساسية الثقافية وعارفين بما يرتكب من انتهاكات وإساءات وعنف على شبكة الإنترنت، ويملكون القدرات للرد عليها.